

طلب تسجيلات صوتية لمحاكمة الخطيب- ملخص تنفيذي

في تاريخ 01.07.2021 قدمت مجموعة تتكون من ثلاث وعشرين باحثاً ومؤسسة بحثية ومنظمة حقوق إنسان ألمانية وعالمية بالتعاون مع المركز الأوروبي لحقوق الدستوري وحقوق الإنسان (ECCHR) طلباً للمحكمة الإقليمية العليا في مقاطعة كوبلنتس الألمانية النازرة في قضية فرع الخطيب للقيام بتسجيل المرافعات صوتياً.

حيث أنّ المحكمة رفضت الطلبات السابقة لتسجيل المرافعات بسبب قلقها من أنّ التسجيلات الصوتية قد تؤثر سلباً على أقوال الشهود المشاركين بالمحاكمة. يتوجه الموقعون من خلال هذا الطلب للمحكمة بتسجيل المحاكمة بعد الانتهاء من اجراءات جمع الأدلة لتلافي أي آثار ممكنة على أقوال الشهود. يسعى هذا الطلب تحديداً للسماح بتسجيل الإفادات الختامية للأطراف بالأخص الكلمة الأخيرة للمتهم والنطق بالحكم من قبل القاضي.

المادة 169 وبالفقرة الثانية من قانون أصول المحاكمات الألماني GVG تنص على إمكانية السماح بتسجيل الاجراء القضائي صوتياً لأسباب "أكاديمية وتاريخية، في حال كانت القضية لها أهمية وثقل للتاريخ المعاصر لجمهورية ألمانيا الاتحادية". وفقاً للمواد التشريعية تُعتبر المحاكمة ذات أهمية تاريخية في حال كان لها خلفية سياسية وحصلت على اهتمام الرأي العام، أو في حال احتمالية سعي الأجيال القادمة للحصول على تفاصيل حولها.

إنّ محاكمة المدعو أنور ر. و/إياد أ. تتناول الثورة السورية والنزاع في سوريا، حيث أن كلاهما يؤثران بشكل كبير على السياسية العالمية والسياسة المحلية في ألمانيا منذ ما يقارب العقد من الزمن. فالسعي للمحاسبة هو جزء من الأجندة السياسية المحلية والعالمية. لذا فإن الخلفية السياسية للمحاكمة ليست مطرح شك على الإطلاق. أخذاً بعين الاعتبار النداءات المتكررة لكشف الحقائق حول النزاع في سوريا، فإنّ التفاصيل المرتبطة بهذه المحاكمة سيكون لها أهمية كبرى للأجيال القادمة؛ وأخيراً فإنّ أجهزة المخابرات في سوريا والتي عمِل لصالحها كلا المتهمين، لعبت دوراً رئيساً في قمع المعارضة في سوريا. وهذا ما يشرح الاهتمام الكبير للرأي العام في هذه القضية.

الأهمية التاريخية للمحاكمة بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية مرتبطة أيضاً بحقيقة تورط ألمانيا سابقاً في فترة الحكم النازية بارتكاب فظاعات. ما يجعل ملاحقة هذه الجرائم هدفاً سياسياً للحكومة الاتحادية في ألمانيا. إضافةً إلى أنّ عدداً كبيراً من السوريين والسوريات * في الشتات يقيمون في ألمانيا ويمثلون جزءاً من المجتمع الألماني ومن مصلحته الوصول للحقيقة ومحاسبة المجرمين.

بما أنّ المتطلبات القانونية للفقرة الثانية من المادة 169 لقانون أصول المحاكمات الألماني متوفرة، يقع الآن ضمن تقدير المحكمة سماحها بالتسجيل الصوتي للمحاكمة من عدمه. يجب على المحكمة خلال اتخاذها القرار التقديري الأخذ بعين الاعتبار النقل الهام والمصلحة العلمية الكبيرة لمثل هذه التسجيلات حيث أنها تمثل مواد قيّمة لا يمكن تعويضها لمصادر البحث الأكاديمي.

لا يمكن لهذه التسجيلات أن تؤثر سلباً على شهادات الشهود ولن تعرضهم لأي خطر إضافي بجانب الخطر لكونهم يقدمون شهادتهم في محاكمة علنية. فالقانون ينص على أنّ هذه التسجيلات لا يمكن استخدامها من قبل أي محكمة، وعلى أن يتم حفظها في الأرشيف الوطني لمدة أقلها ثلاثين عاماً. يمكن اختصار فترة الحماية العامة في حالات استثنائية وتحت شروط صارمة. على سبيل المثال في حال وجود الحاجة لها ضمن بحث علمي.

ورغم هذه الشروط الصارمة تبقى المحكمة على قلقها من تأثيرات سلبية على الشهود. رغم أنّ القانون يسمح للمحكمة بالتسجيل بشكل جزئي أي أنها يمكنها الامتناع عن تسجيل أجزاء محددة في حال وجود مصالح محقة للأطراف أو في حال كان ذلك ضرورياً لضمان سلامة الاجراءات. بهذه الطريقة يمكن للمحكمة التعامل مع هذه الإشكالية من دون الحاجة لرفض تسجيل الاجراء بشكل كامل.